# افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (23)

سفير عمرو الجويلى
Amr.Aljowaily@gmail.com

## بمناسبة القمة الأفريقية: قراءات فى انفتاح الاتحاد الأفريقى على المجتمع المدنى وتعيينه للمبعوثين الخاصين وقضايا التنمية القارية

**بمناسبة تزامن صدور هذا العدد من مجلة الدبلوماسى الغراء مع انعقاد الدورة العادية التاسعة والثلاثون لجمعية الاتحاد الأفريقى (القمة) فى الفترة 14 - 15 فبراير 2026 فى أديس أبابا، نخصص هذا الإصدار من الديوان للقضايا الأفريقية القارية.**

**حالة مشاركة المواطنين بالقارة الأفريقية:**

فنبدأ بقراءة للباحث سيف إسلام لتقرير "حالة مشاركة المواطنين بالقارة الأفريقية" الذى ساهم فى إعداده عدد من موظفى أمانة المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للاتحاد الإفريقى (ECOSOCC) ومقره لوزاكا زامبيا. ويركز القسمان الأول والثانى على تتبع تطور الاتحاد الأفريقى للسماح بمشاركة المواطنين فى أنشطته وسياساته. ويناقش القسم الثالث القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى وبروتوكولاته. كما يناقش الأطر الأخرى فى الأقسام التى يتم فيها تفصيل الأجهزة والوحدات الأساسية التى تقود تنفيذها فى هذا التقرير.

ويبرز التقرير الى تطلعات أجندة 2063 للاتحاد الأفريقى، وهى خمس سمات أساسية توجه مسار مشاركة المواطنين فى القارة: الالتزام بمشاركة المواطنين؛ تنوع أساليب المشاركة؛ تنوع النطاق المواضيعي؛ دور منظمات المجتمع المدنى كوكلاء للمواطنين؛ مذكرات التفاهم والمشاركات الثنائية. كما يتطرق إلى جهود إشراك المواطنين فى المجتمعات الاقتصادية الإقليمية، والدروس المستفادة وأفضل الممارسات فى إشراك المواطنين، قضايا السياسة التى يتعين النظر فيها والتوصيات.

ولاشك فى أن ذلك المجال له اهتمام خاص لدى باعتبار متابعتى لعلاقات الاتحاد الأفريقى مع منظمات المواطنين والشتات، وأن مجرد تخصيص مديرية لهذه الموضوعات تتبع مباشرة نائبة رئيس المفوضية الأفريقية هو دليل على الأولوية التى تحظى بها لدى قيادة الاتحاد الأفريقى وهى نموذج رائد بين المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. أضف إلى ذلك أن وجود جهاز مستقل تابع للاتحاد الأفريقى وهو المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للاتحاد الإفريقى (ECOSOCC) ليتيح خصيصاً مساحة لمشاركة المنظمات غير الحكومية ممثلة عن المجتمع المدنى الأفريقى هو تجربة أخرى فريدة ضمن التنظيم الإقليمى والدولى المشابه. ويقع كل ذلك فى إطار التطور الدبلوماسى الآخذ فى التوسع للدبلوماسية متعددة أصحاب المصالح multistakeholder diplomacy التى أصبحت سمة جديدة دائمة للتفاعل فى العلاقات الدولية. وينبغى على

---

Moss□Todd J. (2011). African Development: Making Sense of the Issues and Actors. ((London: Lynne Rienner Publishers

موس، تود ج. (٢٠١١). التنمية الإفريقية: فهم القضايا والجهات الفاعلة. (بولدر، كولورادو: دار لين راينر للنشر)

أجهزة السياسة الخارجية الراغبة فى استمرار، بل وتوسيع إسهامها فى القضايا الكونية ليس فقط أن تعى ذلك، بل أن تطور من أساليبها وتعظم اهتمامها وتتكيف استراتيجيتها بحيث تنخرط بشكل فعال فى هذا الفضاء المتوسع للمشاركة غير الحكومية فى عملية صنع القرار الدولى والإقليمى.

التنمية الإفريقية:

القراءة الثانية للباحثة حنان صبحى عبدالباقى لكتاب "التنمية الإفريقية: فهم القضايا والجهات الفاعلة" عن دار نشر لين راينر بلندن ، للكاتب "تود موس "، المدير والرئيس التنفيذى لمركز الطاقة من أجل النمو، وسابقًا نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشؤون الأفريقية، ورئيس العمليات فى مركز التنمية العالمية، وكلية لندن للاقتصاد، وجامعة جورج تاون، والبنك الدولى، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU). والكتاب نموذج آخر لمساهمة كتابات الدبلوماسيين المتخصصين وكيف تساهم خبرتهم العملية مع إلمامهم الأكاديمى فى مزج الجوانب العملية والنظرية. وبما أن الكتاب الذى يتم عرضه فى طبعته الثانية عام 2011 فإنه جزء من تقديمنا للأدبيات بغض النظر عن موعد النشر درءاً لأحد مساؤى العصر الرقمى المتسارع بأنه ينسينا بعض أفضل المساهمات فقط لكونها ليست بالضرورة الأحدث. ولكننا هنا نعرض لأهم الكتب بغض النظر عن فترة نشرها، فحتى لو مضى عليه حين، فإن الإسهام الفكرى الجاد تستمر فائدته.

ويعتبر المقال أن الكتاب يتميّز بأنه يجمع بشكل منهجى بين تحليل مشكلات التنمية فى إفريقيا وتحليل القوى الفاعلة المؤثرة فيها، مقدّمًا إطارًا شاملًا يدمج الاقتصاد السياسى بالحوكمة والمساعدات والتجارة. ويعتمد الكاتب على تحليل تاريخى وسياسى يشرح جذور ضعف المؤسسات فى القارة. ويقسّم تود موس كتابه إلى ثلاثة أجزاء يفتتحها بمقدمة بعنوان "تعقيدات وعدم يقين التنمية"، الجزء الأول: السياق العام للتنمية فى إفريقيا فيؤكد أن قراءة واقع التنمية لا يمكن أن تتم بمعزل عن أربعة عناصر محورية: التاريخ وإرث الاستعمار، طبيعة الحكم وبنية الدولة، الصراعات، ثم التحوّل الديمقراطى. أما الجزء الثانى "قضايا التنمية الأساسية فى إفريقيا" فيتناول المكونات الجوهرية التى شكّلت مسار التنمية فى إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال تحليل لغز النمو الاقتصادى، وسياسات التكيّف والإصلاح، ونظام المساعدات الدولية، وأزمات الديون، بالإضافة إلى الفقر والتنمية البشرية وجائحة الإيدز. ويعرض الكاتب رؤيته بصورة نقدية تكشف التشابك بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتبرز محدودية التفسيرات الأحادية لفشل التنمية. ويرجح الكاتب أن أسباب الفقر فى إفريقيا نتيجة تفاعل معقد بين النمو البطيء، ضعف الدولة، الإرث الاستعمارى، التفاوت الاجتماعى، والأعباء الصحية. ورغم ما يُعرف بـ"فخ الفقر"، يقدم الكاتب رؤية تؤكد إمكانية تجاوزه عبر تحسين المؤسسات والنمو الشامل.

أخيراً يعرض لنا المقال الجزء الثالث من الكتاب المعنون "الإقليمية والعولمة: الاتحاد الإفريقى والمؤسسات الإقليمية فيشرح لنا الكاتب أن الحدود الموروثة من الاستعمار أدّت إلى تفتيت إفريقيا إلى دول صغيرة وضعيفة أو كبيرة يصعب إدارتها، مما تسبب فى ارتفاع تكاليف التجارة وتعدد الهياكل الحكومية غير الفعّالة ووجود دول بلا منفذ بحرى. وبما أن إعادة رسم الحدود شبه مستحيل، يعرض الكاتب التكامل الإقليمى كحل عملى، مستعرضًا تطوّر منظمة الوحدة الإفريقية وصولًا للاتحاد الإفريقى. ويبرز فجوة كبيرة بين الطموحات الوحدوية وحقيقة التنفيذ البطيء بسبب ضعف التمويل، وتردد الدول فى التنازل عن صلاحياتها، رغم أهمية مبادرات مثل نيباد فى دفع التعاون والبنية التحتية والحكم الرشيد. ويخلص إلى أن قوة إفريقيا المستقبلية تعتمد على تحسين التنسيق الإقليمى، وليس على تغيير الحدود.

وهنا أنوه لأهمية دراسة تجربة الاتحاد الأفريقى من جانب، ومكوناتها الجِهوية

---

African special envoys in practice: a research agenda" .)2024 (DeleglisePDimpho for studying complex diplomatic interventions"Pin PRIF– Peace Research Institute .(Frankfurt)P2024/3 FrankfurtPReport

ممثلة فى التجمعات الاقتصادية الإقليمية RECs من جانب آخر، فهى لا تعبر فقط عن طموح وحدوى، وإنما أضحت تعكس حلولاً عملية لتحديات عابرة للحدود نتيجة تاريخ القارة جراء الفترة الاستعمارية. والبنية المعمارية لذلك العمل الأفريقى المشترك تشابه جزئياً بعض النماذج الرائدة عالمياً من جانب، مثل الاتحاد الأوروبى، لكنها أيضاً تتسم بسمات فريدة لها تستحق الدراسة المستقلة والمتعمقة. ولعل الانعقاد السنوى الدورى "المقدس موعده" للقمة الأفريقية تعكس الإرادة المستقرة للدفع بهذا التعاون الإقليمى رغم ما يواجهه من تحديات جسام ورغم ما تعانية الدبلوماسية متعددة الأطراف بشكل عام من صعوبات، ليس أقلها أهمية تكيفها مع طبيعة العلاقات الدولية الجديدة عابرة الحدود شاملة النطاقات.

المبعوثون الخاصون الأفارقة

قراءتنا الثالثة والأخيرة هى للزميل الدكتور مجدى جلال صالح لدراسة "المبعوثون الخاصون الأفارقة فى الممارسة: أجندة بحثية لدراسة التدخلات الدبلوماسية المعقدة " للباحثة الدكتورة Dimpho Deleglise . ويشير المقال إلى أن الإصدار يتناول موضوعاً جديداً نسبياً من خلال خمسة محاور بشكل أكاديمى يميل إلى الطابع الإمبريقى (التجريبى).

وللإجابة على التساؤلات التى طرحتها الدراسة، يشرع المقال فى قراءة المحاور الخمسة على النحو التالى:

أهمية البحث والسياسات، وما هو المبعوث الخاص وإعادة بناء (تجريبية) لأنشطة المبعوثين الخاصين الأفارقه، وتجارب التجمعات الإقليمية الاقتصادية فى تعيين المبعوثين الخاصين من خلال الهيئة الحكومية للتنمية "إيجاد"، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس"، وجماعة تنمية جنوب أفريقيا الـ "سادك". ثم يتناول المحور الرابع:البحوث القائمة والثغرات فى الأدبيات وأخيراً فصل يطرح أجندة بحثية عملية حول المبعوثين الخاصين الأفارقة متضمناً عدداً من المقترحات المحددة.

وهنا، أود أن أشير إلى أن تجربة تسمية المبعوثين الخاصين تُمثل بعداً هاماً فى الدبلوماسية متعددة الأطراف بشكل عام، والإقليمية ربما بشكل خاص. وأود أن أنوه بالمبادرة المشتركة لمصر والاتحاد الأفريقى فى استضافة أول ملتقى يجمع كافة المبعوثين الخاصين لأفريقيا، بمن فيهم للسكرتير العام للأمم المتحدة سواء كانوا رؤساء البعثات الأممية لحفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة، جنباً إلى جنب مع مبعوثى المنظمات الدولية والإقليمة، وعلى رأسها الاتحاد الأفريقى، إضافة إلى مبعوثى الدول بما فى ذلك الخمس دائمة العضوية. وقد عقد ذلك الملتقى التأسيسى الأول فى القاهرة فى الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أغسطس عام ٢٠١٠ ليصدر عنه "نداء القاهرة من أجل السلام" ، واستمره انعقاده فى مصر لثلاث دورات متتالية ، بعدها تناوبت على استضافته الأقاليم الخمسة للاتحاد الأفريقى، ثم ما لبث أن عاد إليها لينعقد بالتوالى مع منتدى أسوان للتنمية والسلام المستدامين فى أكتوبر ٢٠٢٥. وتُلقى تلك الملتقيات نظرة متعمقة حول حالة السلم والأمن فى القارة، ودور المبعوثين الخاصين فى معالجة النزاعات والصراعات، بدءاً بالوقاية، مروراً بالإدارة، وانتهاء بالتسوية وآملاً فى الاستدامة.

أرجو ألا يمتد الأجل لإعادة طرح الأولويات الأفريقية على ديوان القراءات الدبلوماسية إلى عام مقبل، فهناك فرصة فريدة شهر يونيو/ يوليو، والتى أثق فى أنها ستكون ذات صلة كبيرة بإسهام مصر الأفريقى، فى قمة منتصف العام التى لم تعقد من قبل فى إقليم شمال أفريقيا. لكن ربما يتزامن موعد إصدار المجلة بخبر سعيد بما تشتهى الأنفس. وهنا أعدكم بأن نخصص ديوان شهر مايو مرة أخرى للشئون الأفريقية، احتفالاً بيوم أفريقيا السنوى ٢٥ فى ذات الشهر، تخليداً لذكرى إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، التى جسدت الأمل فى العمل القارى المشترك، الأمل الذى ورثه الاتحاد الأفريقى الذى أشرف بكونى عضواً فى مفوضيته.

وإلى مزيد من المقالات نتلقاها على البريد الالكترونى للمحرر

Amr.Aljowaily@gmail.com

# التنمية الإفريقية:
# فهم القضايا والجهات الفاعلة

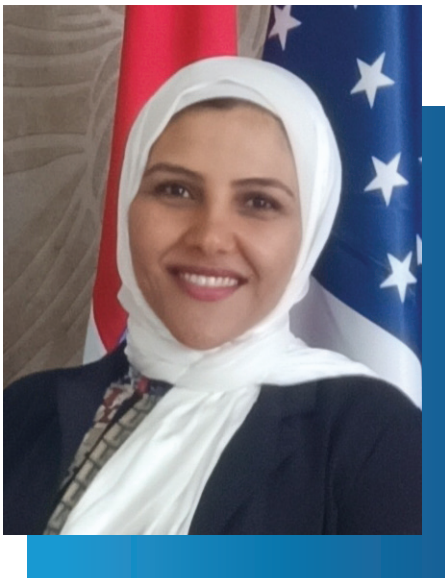

قراءة الباحثة **حنان صبحى عبدالباقى**

**نشر كتاب التنمية الإفريقية لفهم القضايا والجهات الفاعلة « African Development: Making «Sense of the Issues and Actors فى طبعته الثانية عام 2011 عن دار نشر لين راينر بلندن ، للكاتب "تود موس "، المدير والرئيس التنفيذى لمركز الطاقة من أجل النمو، وسابقًا نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشؤون الأفريقية، ورئيس العمليات فى مركز التنمية العالمية، وكلية لندن للاقتصاد، وجامعة جورج تاون، والبنك الدولى، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU).**

يتميّز الكتاب بأنه يجمع بشكل منهجى بين تحليل مشكلات التنمية فى إفريقيا وتحليل القوى الفاعلة المؤثرة فيها، مقدّمًا إطارًا شاملًا يدمج الاقتصاد السياسى بالحوكمة والمساعدات والتجارة. ويعتمد الكاتب على تحليل تاريخى وسياسى يشرح جذور ضعف المؤسسات فى القارة. لا يقدّم الكتاب حلولًا جاهزة، بل يدعو الطلاب والباحثين إلى تطوير أفكار جديدة وتجربة حلول عملية تتجاوز القيود الهيكلية والسياسية والاجتماعية. وتكمن قوة الكتاب فى شموليته وبساطة عرضه، مما يجعله مرجعًا مهمًا لمن يعمل على قضايا التنمية الإفريقية.

كما يعرض الكتاب صورة واضحة عن واقع التنمية فى إفريقيا، موضحًا الأسس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لفهم القارة وتعقيداتها. ويشير إلى أن تحسين مستوى المعيشة فى إفريقيا هو مشروع طويل وصعب، وأن التقدم الاقتصادى منذ الاستقلال ظل محدودًا، لأن العالم ما زال يفتقر إلى فهم كامل لكيفية انتقال المجتمعات من الفقر إلى الثراء.

يركز الكتاب على أن التاريخ والموارد قد يكونان حتميين، لكنهما لا يحددان المصير، مشيرًا إلى تجارب شرق آسيا ونجاحات دول مثل بوتسوانا وغانا وموريشيوس كأمثلة على إمكانية تحقيق تقدم ملموس فى إفريقيا إذا استثمرت القدرات المحلية بشكل فعال، ويوضح المعضلات الجوهرية التى تواجه التنمية، مثل سوء الحوكمة، القيادة الفاسدة، واعتماد الدول على المساعدات الخارجية التى رغم أهميتها، إلا أنها تعانى من فوضى تنظيمية وقصور فى الفاعلية.

كما أنه يشير إلى العولمة توفر فرصًا هائلة للنمو الاقتصادى، لكنها تتطلب قدرة إفريقيا على المنافسة العالمية وتطوير سياسات عادلة للتجارة والاستثمار. ويقسّم تود موس كتابه إلى ثلاثة أجزاء يفتتحها بمقدمة بعنوان "تعقيدات وعدم يقين التنمية"، يرى فيها أن التنمية ليست عملية خطية ولا مسارًا ثابتًا، بل هى عملية ديناميكية معقدة وغير خطية تتفاعل فيها العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية فى آن واحد، إذ يشكّل كل عامل جزءًا من شبكة أكبر من التأثيرات المتبادلة.

ويلفت الكاتب إلى أن النقاشات الدائرة حول التنمية الإفريقية غالبًا ما تتأثر بخلفيات أيديولوجية متجذرة، خاصة تلك المتعلقة بمدى الثقة فى النظام الرأسمالى والسوق الحر كمدخل لتحقيق التقدم. ويشدّد



**Moss□Todd J. (2011). African Development: Making Sense of the Issues and Actors. (London: Lynne Rienner Publishers)**

موس، تود ج. (٢٠١١). التنمية الإفريقية: فهم القضايا والجهات الفاعلة. (بولدر، كولورادو: دار لين راينر للنشر)

**Moss□Todd. Center for Global Development. Carnegie Council for Ethics in International Affairs.**

على أن هـذا الجـدل الفكرى هـو جوهر الخـلاف، إذ يرى أن الاختلاف الحقيقى فكريٌّ ومنهجيٌّ، وليـس مؤامراتيًا؛ فالتباين يكمن فى الرؤى حول أفضل السبل لتحقيق التنمية، وليـس فى نوايـا سـيئة تجاه إفريقيا أو الدول الفقيرة.

ويرفض موس الخطابات الشـعبوية التى تروّج لفكرة وجـود مؤامـرة عالميـة ضـد الفقراء، مؤكـدًا أن المنظمات الدوليـة – رغـم ما قـد تقع فيـه مـن أخطـاء – تسـعى بصـدق إلى بنـاء عالـم أكثر عـدلًا وتنميـةً. ولهذا يشـدّد عـلى أن دراسـة التنميـة الإفريقية يجـب أن تقوم على تفكير نقـدى متزن، بعيد عن العاطفة والتبسـيطية، وقادر عـلى اسـتيعاب تعدديـة السـياقات والفاعلين.

ويقدّم الكاتب رؤية تُخرج القارة من ثنائية "الضحية" أو "المعجزة"، معتبرًا إفريقيا فضاءً واسعًا للتجريب والتعلّم المستمر؛ فضاءً تتحرك فيه فى الوقت نفسـه قوى النمو والانكماش، والديمقراطيـة والاسـتبداد، والتقدم والتراجـع. فالقـارة – كـما يصفهـا – متعـددة الطبقـات، تتقاطـع فيها العالميـة مـع المحليـة، والمـاضى مـع المسـتقبل، والسياسـة مع الاقتصاد، بما يجعل فهم مسـارات التنمية فيها أكثـر تعقيدًا، لكنـه أيضًا أكثـر ثراءً وتحفيزًا للبحث والفهم.

الجزء الأول: السياق العام للتنمية فى إفريقيا عند تود موس

يبـدأ تود مـوس الجـزء الأول من كتابـه بوضـع إطـار تحليـلى لفهـم البيئـة التاريخيـة والسياسـية التى تشـكّل مسـار التنميـة فى إفريقيـا جنـوب الصحـراء. ويؤكـد أن قراءة

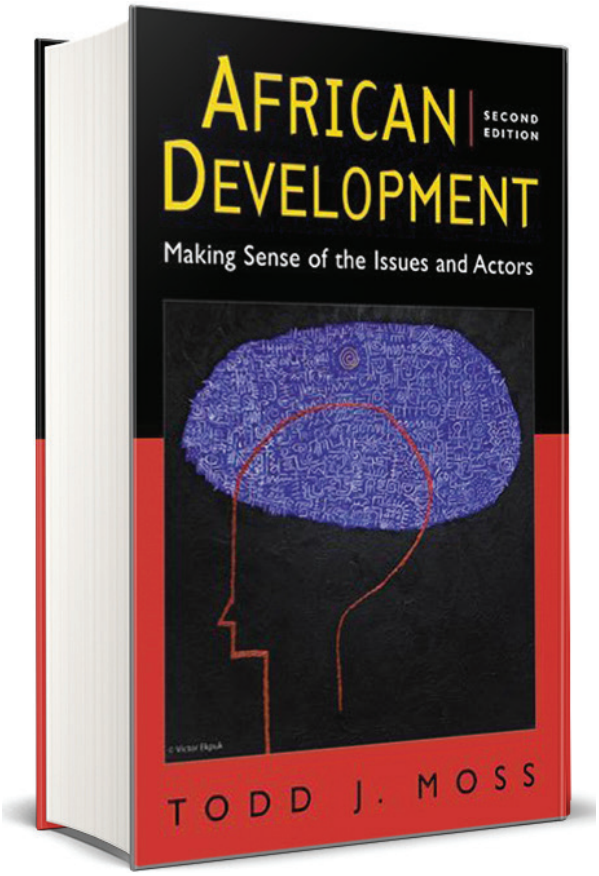


واقع التنمية لا يمكـن أن تتم بمعزل عـن أربعة عناصر محوريـة: التاريخ وإرث الاسـتعمار، طبيعـة الحكـم وبنية الدولـة، الصراعات، ثم التحوّل الديمقراطى. ومن خلال هذه الركائز، يكشـف موس كيف تتشابك العوامل التاريخيـة والسياسـية فى صياغـة التحديات المعاصرة أمام التنمية.

١. التاريـخ وإرث الاسـتعمار: الجذور الأولى للتنمية المعاصرة

يرى موس أن فهـم إفريقيا اليوم يبدأ مـن دراسـة النظـم الاجتماعية والسياسـية السـابقة للاسـتعمار، وهى نظم اتسمت بطبيعتها الشفوية واعتمادهـا عـلى الهجـرات والتجارة فى تشـكيل السـلطة، إضافـةً إلى قوة الوحدات الصغيرة كالأسرة والعشيرة. ورغـم ذلـك، نجحت مناطـق عديدة فى بنـاء ممالـك وإمبراطوريات قوية أسسـت نظم حكم محليـة وإقليمية متماسـكة. ومـع مجيء الاسـتعمار، دخلـت القـارة مرحلة تحـوّل عميقة تركت آثـارًا ممتـدة؛ إذ ورثت الدول الإفريقيـة اقتصـادًا هشًـا أحـادى التخصـص يعتمـد عـلى تصديـر المـواد الخام، فضـلًا عن حـدود مصطنعة أعاقـت التكامـل الإقليمـى. وبعـد الاسـتقلال، تواصـل النفوذ الخارجـى عبر أدوات اقتصادية وثقافية وتعليمية، مما سـاهم فى تعزيز التبعية وإضعاف بناء الدولة الوطنية وحرمانهـا مـن الكفـاءات الضرورية لقيادة التنمية.

٢. الحكم والسياسـة: دولة ضعيفة ورئاسة قوية

يفرد موس مساحة واسعة لتحليل بنية الدولة الإفريقية الحديثـة، مشـيرًا إلى مفارقة لافتـة تتمثل فى قوة الرئاسـة مقابـل ضعـف المؤسسـات. فالحكـم فى العديد من الدول يقوم على الشخصنة والولاءات وليس على القواعد المؤسسـية، وهو ما يؤدى إلى تـآكل البيروقراطيـة وتوظيـف القوانـين لخدمـة السـلطة وتحويل المـوارد العامـة إلى أدوات سياسـية. ويبرز هنا دور "اقتصاد المحسوبية"، إذ تُوزّع المنافع تبعًا للولاء لا الكفاءة، مما يخلق اقتصـادًا ريعيًا، ويُضعف الشـفافية، ويُقـوّض فـرص النمـو الحقيقى والتنمية المستدامة.

٣. الـصراع العنيـف والحـرب الأهلية: مسارات متعددة للعنف

ينتقل موس إلى تحليل الصراعات الإفريقيـة بوصفهـا عنصرًا حاسـمًا فى تشكيل مسـتقبل التنمية. فمعظم الحـروب فى إفريقيـا داخليـة، وإن تنوعـت نماذجها بـين دول لم تعرف صراعًا كبيرًا مثل بوتسـوانا وزامبيا، وأخـرى شـهدت صراعـات محدودة مثـل غانـا، ودول تعافت بقـوة مثل رواندا وموزمبيق، وأخـرى انهارت مؤسسـاتها كالسـودان والصومـال

والكونغو. ويُرجع موس الصراع إلى عوامل مركبة؛ منها تشكّل الهويات العرقية بفعل الاستعمار، والعلاقة الدائرية بين الفقر والعنف، وظهور الإبادة الجماعية كأقصى صور العنف، إلى جانب "لعنة الموارد" التى تحوّل الثروات الطبيعية إلى وقود للحرب لا للتنمية. وبعد انتهاء الصراع، تصبح عملية إعادة الإعمار عاملًا حاسمًا فى قدرة الدول على بناء مؤسسات فعّالة واستعادة الاستقرار وإعادة دمج المجتمعات.

٤. التحول الديمقراطى: بين التعددية الشكلية والسلطوية المتكيفة

يوضح موس أن التحول الديمقراطى فى إفريقيا ليس مسارًا مستقيمًا؛ فبعد أنظمة الحزب الواحد، ظهرت التعددية الحزبية منذ الثمانينيات، لكن كثير من الحكومات بقى فى السلطة عبر التلاعب أو تغيير القواعد. بعض الدول أجرت انتخابات حقيقية، بينما أنتجت دول أخرى نظامًا هجينًا يجمع بين الانتخابات والسلطوية. ويبيّن موس أن المانحين يطالبون بالديمقراطية، لكنهم يدعمون أنظمة استبدادية إذا حافظت على الاستقرار وحققت مصالحهم. كما يؤكد أن الإصلاح الاقتصادى قرار سياسى، وأن برامج التكيف الهيكلى أعادت توزيع السلطة لصالح النخب وأضعفت الدولة.

ويرى موس بأن فهم تاريخ إفريقيا، وضعف الدولة، واستمرار الصراعات، وتعثر الديمقراطية ضرورى لتفسير سبب تقدّم بعض الدول وتراجع أخرى، ولماذا تبقى التنمية فى القارة عملية معقدة وغير خطية.

## الجزء الثانى: قضايا التنمية الأساسية فى إفريقيا

يتناول هذا الجزء المكونات الجوهرية التى شكّلت مسار التنمية فى إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال تحليل لغز النمو الاقتصادى، وسياسات التكيّف والإصلاح، ونظام المساعدات الدولية، وأزمات الديون، بالإضافة إلى الفقر والتنمية البشرية وجائحة الإيدز. ويعرض الكاتب رؤيته بصورة نقدية تكشف التشابك بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتبرز محدودية التفسيرات الأحادية لفشل التنمية.

١. لغز التنمية والنمو فى إفريقيا

يرى الكاتب أن التفاؤل الذى صاحب مرحلة استقلال الدول الإفريقية كان قائمًا على أساس اقتصادى متين نسبيًا، إذ ورثت القارة قطاعات أولية فى الزراعة والتعدين كان يُفترض أن تتحول إلى قاعدة للتصنيع السريع. غير أن المسار الفعلى اتجه إلى إخفاقات عميقة نتيجة عوامل داخلية وبنيوية؛ فالنمو تباطأ مقابل الزيادة السكانية، وتعثرت مشاريع التصنيع، وبقيت الهياكل الاقتصادية الاستعمارية قائمة دون إعادة بناء مؤسسى جاد.

شهدت القارة تقلبات حادة: نمو إيجابى فى الستينيات، تراجع كبير فى السبعينيات، ثم انكماش فى الثمانينيات «العقد الضائع»، قبل أن يبدأ التعافى مطلع الألفية مع تحسّن الإدارة الاقتصادية وانخفاض الصراعات. ومع ذلك، يستمر «لغز» النمو فى ظل غياب تفسير واحد للحالة الإفريقية. فالعوامل المعروفة—كالحروب، ضعف المؤسسات، والتضخم—لا تفسّر وحدها هذا الأداء، كما أنّ التحسن الأخير قد يكون نتيجة إصلاحات فعلية أو مجرد طفرة فى أسعار السلع.

ويؤكد الكاتب أن التاريخ والجغرافيا والتنوع العرقى ليست أحكامًا قدرية، لكن أثرها البنيوى ملموس. ورغم نقده للنظريات الشاملة، إلا أنه يلاحظ أنّ ضعف الدولة، والاعتماد الريعى، وغياب الاندماج فى الاقتصاد العالمى، تظل من أبرز المحددات التى تبطئ النمو. وتبقى المشكلة الأكبر فى أن كثيرًا من السياسات التنموية طُبّقت فوق بيئة سياسية غير مستقرة ومؤسسات هشة، مما منع ظهور نتائج إيجابية ملموسة.

٢. الإصلاح الاقتصادى وسياسات التكيف الهيكلى

بعد الاستقلال، اعتمدت العديد من الدول الإفريقية على سياسات تعتمد على سيطرة الدولة على الاقتصاد، مثل تأميم الشركات الكبرى، وإنشاء شركات حكومية جديدة، وتشجيع تصنيع المنتجات محليًا بدل استيرادها. ورغم أن هذه السياسات كانت تبدو جيدة من الناحية النظرية، إلا أن تطبيقها واجه مشاكل بسبب المحاباة وضعف الكفاءة، مما أدى إلى ظهور مؤسسات ضعيفة، وعجز مالى، وارتفاع التضخم، وتراجع مستوى الخدمات العامة.

الكاتب يوضح أن إصلاحات المانحين لا تُفرض ببساطة، فالعلاقة مع الحكومات الإفريقية معقدة بسبب مصالح المسؤولين والضغوط السياسية على المانحين. لذلك، غالبًا ما تُطبق الخطط جزئيًا أو ضعيفة، وتظل المشاكل الاقتصادية قائمة، فالمشكلة ليست فى السياسات فقط، بل فى البيئة السياسية التى تنفذ فى إطارها.

٣. نظام المساعدات الدولية

يشدد الكاتب على أنّ التنمية لا تتحقق بمجرد ضخ الأموال، رغم أن المساعدات تلعب دورًا أساسيًا فى

إفريقيا. فالنظام العالمى للمساعدات بالغ التعقيد، متعدد الجهات الفاعلة (USAID، الاتحاد الأوروبى، DFID، البنك الدولى، وغيرها)، ولكل منها أولوياته وأهدافه الأمنية أو الاستراتيجية أو الإنسانية.

ولا تأتى المساعدات دائمًا وفق تصور واحد؛ فهى قد تحفز التنمية أو تخلق تبعية، وقد تكون قليلة لا تكفى أو كثيرة تعطل بناء المؤسسات. كما يؤكد الكاتب أن التجارة، والتحويلات، والاستثمار، والتكنولوجيا قد تكون أدوات أكثر تأثيرًا فى مكافحة الفقر مقارنة بالمساعدات المالية التقليدية.

٤. الديون والإعفاء

تفاقمت أزمة الديون فى إفريقيا خلال الثمانينيات والتسعينيات، ليس بسبب الدين بحد ذاته، بل نتيجة سوء استخدام القروض فى مشاريع غير منتجة أو فى نفقات استهلاكية، مما جعل عوائد الاستثمار أقل من تكلفة السداد. كما أدى «الإقراض الدفاعي» إلى إعادة تدوير الديون بدل حلها.

ومع ذلك، حققت مبادرات تخفيف الديون، مثل HIPC و MDRI، تقدمًا مهمًا، إذ خففت أعباء السداد ووفرت مساحة مالية للاستثمار فى التعليم والصحة. لكن ذلك لا يلغى هشاشة الوضع؛ إذ إن إعادة تراكم الديون تظل احتمالًا قائمًا فى ظل ضعف النمو والصادرات وسوء الإدارة المالية.

الكاتب يخلص إلى أن مشكلة الدين ليست مالية فقط، بل مؤسسية وتنموية، ترتبط بالحوكمة، والشفافية، وقدرات الدولة.

٥. الفقر والتنمية البشرية ووباء الإيدز

يرى الكاتب أن التنمية بالنسبة للكثيرين تعنى تلبية الاحتياجات الأساسية: التعليم، الصحة، المياه، والغذاء. ورغم أن الحكومات الإفريقية مسؤولة عن تقديم هذه الخدمات، فإن ضعفها دفع الجهات الدولية لتعويض هذا القصور.

ويرجح الكاتب أن أسباب الفقر فى إفريقيا نتيجة تفاعل معقد بين النمو البطيء، ضعف الدولة، الإرث الاستعمارى، التفاوت الاجتماعى، والأعباء الصحية. ورغم ما يُعرف بـ«فخ الفقر»، يقدم الكاتب رؤية تؤكد إمكانية تجاوزه عبر تحسين المؤسسات والنمو الشامل.

## الجزء الثالث: الإقليمية والعولمة

١. الاتحاد الإفريقى والمؤسسات الإقليمية

يشرح الكاتب أن الحدود الموروثة من الاستعمار أدّت إلى تفتيت إفريقيا إلى دول صغيرة وضعيفة أو كبيرة يصعب إدارتها، مما تسبب فى ارتفاع تكاليف التجارة وتعدد الهياكل الحكومية غير الفعّالة ووجود دول بلا منفذ بحرى. وبما أن إعادة رسم الحدود شبه مستحيل، يعرض الكاتب التكامل الإقليمى كحل عملى، مستعرضًا تطوّر منظمة الوحدة الإفريقية وصولًا للاتحاد الإفريقى. ويبرز فجوة كبيرة بين الطموحات الوحدوية وحقيقة التنفيذ البطيء بسبب ضعف التمويل، وتردد الدول فى التنازل عن صلاحياتها، رغم أهمية مبادرات مثل نيباد فى دفع التعاون والبنية التحتية والحكم الرشيد. ويخلص إلى أن قوة إفريقيا المستقبلية تعتمد على تحسين التنسيق الإقليمى، وليس على تغيير الحدود.

٢. إفريقيا والتجارة العالمية

يرى الكاتب أن التجارة عنصر محورى لفهم أسباب تعثر التنمية فى إفريقيا وفرص تحسينها مستقبلًا. ورغم تاريخ القارة الطويل فى التجارة العابرة للحدود، فإن الاستعمار أعاد تشكيلها بما يخدم أوروبا وأضعف قدرة الدول الإفريقية على بناء نظم تجارية عادلة. ويوضح الكاتب أن تراجع موقع إفريقيا عالميًا يعود لاعتمادها على صادرات أولية محدودة، وضعف تنافسيتها، وتقلبات الأسعار العالمية.

يشير الكاتب إلى أن الدول الإفريقية تواجه صعوبة فى الاستفادة من التجارة الدولية بسبب ضعف القوانين والمؤسسات، وأن تعزيز التجارة يتطلب إصلاحات داخلية فى الإنتاج والسياسات، وخارجية لتحسين الاندماج فى العولمة وبناء بنية تحتية وتجارية أقوى.

٣. الاستثمار الخاص وبيئة الأعمال

يوضح الكاتب أن سبب حذر الدول الإفريقية من الاستثمار الأجنبى يعود إلى التجارب الاستعمارية القديمة، التى ربطت بين دخول رأس المال الأجنبى والاستغلال. كما أن بعض الأفكار القديمة مثل الاشتراكية وقومية الموارد تجعل بعض النخب السياسية غير متحمّسة للانفتاح الاقتصادى، خوفًا من هيمنة الشركات الأجنبية أو خروج الأرباح إلى الخارج.

ويبين أيضًا أن ضعف البيروقراطية، وتدهور القضاء، وانتشار الفساد تجعل بيئة الأعمال غير جاذبة رغم قيام دول كثيرة بإصلاحات كبيرة وتوسّع أسواق المال فى القارة. ومع ذلك، ما زال خروج رؤوس الأموال بشكل غير قانونى علامة على ضعف الثقة.

ويخلص الكاتب إلى أن تحسين مناخ الاستثمار يحتاج إلى بناء مؤسسات قوية، وزيادة الشفافية، وتحقيق توازن بين حماية المصلحة الوطنية وجذب الاستثمارات الضرورية للنمو وتنويع الاقتصاد.

# تقرير حالة مشاركة المواطنين بالقارة الأفريقية

قراءة الباحث سيف إسلام

saifessam850@gmail.com

**ساهم فى إعداد تقرير حالة مشاركة المواطنين بالقارة الأفريقية لعام ٢٠٢٤ عدد من موظفى أمانة المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للاتحاد الإفريقى (ECOSOCC) وهم: برايت سيفاه - مسؤول السياسات، لاجيزابير بيكيلي - كبير المسؤولين القانونيين، جوتام شينتارام راج، أديسولا أدييمو، أبراهام آشا هيرانو - مسئولين عن البرامج .**

يركز القسم الأول والثانى على تتبع أصول وتطور مشاركة الاتحاد الأفريقى مع المواطنين من خلال تقديم لمحة موجزة عن كيفية تطور الاتحاد الأفريقى للسماح بمشاركة المواطنين فى أنشطته وسياساته. ويبرز ما يتمتع به المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بموقع فريد داخل هياكل الاتحاد، ويوفر مساحة مؤسسية للمجتمع المدنى للتفاعل المباشر مع الاتحاد الأفريقى والمساهمة فى تحقيق أجندة ٢٠٦٣ - الرؤية الاستراتيجية لأفريقيا من أجل التنمية الشاملة والمستدامة.

وفى إطار سعى الاتحاد دمج وإشراك المواطنين فى عملياته وانشطته، اتخذ نهج الاتحاد الأفريقى شكلين رئيسيين. الأول من خلال إنشاء مؤسسات وأجهزة تُسهّل مشاركة المواطنين ومساهمتهم فى العمليات القارية. وقد شهد ذلك إنشاء مؤسسات مثل المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى (ECOSOCC)، ومديرية منظمات المواطنين والشتات (CIDO)، والبرلمان الأفريقى (PAP)، والآلية الأفريقية لمراجعة الأقران (APRM)، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR)، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة. وتُشكّل هذه المؤسسات مجتمعةً نقاط دخول راسخة لمساهمة المواطنين فى صياغة السياسات القارية.

تضمن النهج الثانى إدماج مشاركة المواطنين ومساهمتهم فى البرامج الرئيسية وتطلعات التنمية وأطر السياسات. وقد أسندت خريطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقى لعام ٢٠١٦ للخطوات العملية لإسكات البنادق فى إفريقيا وظائف محددة لمنظمات المجتمع المدنى فى البحث عن إفريقيا التى يقودها الشعب من أجل السلام والأمن فى القارة.

ويسعى التقرير فى المقام الأول إلى تقديم لمحة عامة عن مدى إشراك الاتحاد الأفريقى والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية للمواطنين فى أنشطتهم وصياغة السياسات. كما يهدف إلى تحديد الإجراءات والتدابير الملموسة التى يمكن أن تعزز مشاركة المواطنين مع الاتحاد الأفريقى. كما يسعى إلى تحديد مدى مساهمة منظمات المجتمع المدنى فى عمليات صنع السياسات وتنفيذها والمساءلة على الصعيدين القارى والإقليمى.

أطر وآليات وعمليات الاتحاد الأفريقى لإشراك المواطنين

يناقش القسم الثالث بروتوكول مواثيق الاتحاد الأفريقى وبروتوكول مجلس السلام والأمن (PSC). تتم مناقشة الأطر الأخرى فى الأقسام التى يتم فيها تفصيل الأجهزة والوحدات الأساسية التى تقود تنفيذها فى هذا التقرير.

القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى: يُنص على مشاركة الاتحاد الأفريقى مع مواطنيه فى ثلاثة أطر قانونية رئيسية. أبرزها القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى الذى يُولى أهمية بالغة لمشاركة المواطنين كأساس لرؤية مشتركة لأفريقيا موحدة وقوية، ولمواجهة التحديات العديدة التى تواجهها القارة. تنص المادة ٤ (ج) من القانون التأسيسى على أن «يعمل الاتحاد وفقًا للمبادئ التالية... (ج) مشاركة الشعوب الأفريقية فى أنشطة الاتحاد». كما يُنشئ القانون العديد من المؤسسات فى المواد ١٧ و١٨ و٢٠ و٢١، بما فى ذلك البرلمان الأفريقى، ومحكمة العدل، ومفوضية الاتحاد الأفريقى، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، على التوالى، لتعزيز مشاركة المواطنين فى أنشطة الاتحاد الأفريقى والتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى أفريقيا.

وينص بروتوكول مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقى AUPSC والقواعد الداخلية على المشاركة مع المواطنين فى إدارة تحديات السلام والأمن فى بروتوكول عام ٢٠٠٢ المتعلق بإنشاء المجلس ، والقاعدة ٢١ و ٢٢ من النظام الداخلى لـ PSC. وفى المادة ٢٠ من البروتوكول، وافقت الدول الأعضاء على أن تشجع غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى الأخرى، وخاصة المنظمات النسائية، المشاركة بنشاط فى الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار فى أفريقيا.

حالة مشاركة المواطنين فى الاتحاد الأفريقى: الاتجاهات؛ التحديات، التقدم والفرص

يشير التقرير الى تطلعات أجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقى، وهى خمس سمات أساسية توجه مسار مشاركة المواطنين فى القارة.

أولًا: الالتزام بمشاركة المواطنين - جميع الدول الأعضاء مطالَبة بالمساهمة فى جهود المشاركة القارية، حيث تُشير استراتيجياتها التنظيمية بوضوح إلى إشراك المواطنين كجزء من أهدافها.

ثانيًا: تنوع أساليب المشاركة - تعتمد المشاركة على التوعية، المنتديات الموضوعية، والزيارات الوطنية، بما يسمح بإشراك فئات متعددة من المواطنين. ورغم وجود منصات نشطة، إلا أن الكثير منها يفتقر للأسس القانونية أو لا يعمل بكامل طاقته، كما أن الاجتماعات غير منتظمة باستثناء بعض المنتديات السنوية.

ثالثًا: تنوع النطاق المواضيعى - لا تقتصر المشاركة على قضايا السلام والأمن رغم مركزيتهما، بل تمتد لقضايا اجتماعية وتنموية وصحية، والتجارة والاستثمار، والحكم والديمقراطية، والشباب، والتعليم، والبيئة، والزراعة والأمن الغذائى، وحقوق

الإنسان، وتغير المناخ.

رابعًا: دور منظمات المجتمع المدنى كوكلاء للمواطنين - تتنوع الجهات المشاركة بين منظمات المجتمع المدنى، مراكز الأبحاث، القطاع الخاص، النقابات العمالية، ووسائل الإعلام داخل أفريقيا وفى الشتات. ويهدف هذا التنوع إلى توظيف خبرات متعددة لمعالجة التحديات المركبة.

خامسًا: مذكرات التفاهم والمشاركات الثنائية - يعتمد الاتحاد على مذكرات التفاهم، وضع المراقب، وآليات الشراكة الثنائية لتعزيز إشراك منظمات المجتمع المدنى. وقد مُنحت هذه المنظمات فرص حضور الاجتماعات والوصول للوثائق الرسمية والتحدث أمام الجلسات، لكن غياب حق التصويت يقيّد تأثيرها المباشر على قرارات الاتحاد.

وباختصار، فإن الاتحاد الأفريقى يُظهر التزامًا متزايدًا بمشاركة المواطنين عبر آليات وأساليب متنوعة، وبمواضيع واسعة النطاق، مع الاعتماد على منظمات المجتمع المدنى كوسطاء رئيسيين، وإن كانت بعض التحديات المؤسسية ما تزال تحد من فاعلية المشاركة.

جهود إشراك المواطنين فى المجتمعات الاقتصادية الإقليمية

منذ اعتماد القانون التأسيسى، أولى الاتحاد الأفريقى أولوية لبناء اتحاد يمتد إلى نطاق الشعوب، وأدركت التجمعات الاقتصادية الإقليمية أهمية إشراك المواطنين فى مسار التكامل. وبرز ذلك فى جهود منظمات مثل إيكواس (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS) التى انتقلت من «إيكواس الدول» إلى «إيكواس الشعوب» عبر البرلمان، محكمة العدل، وبروتوكولات الديمقراطية وبناء السلام. أما جماعة تنمية الجنوب الافريقى (SADC) فقد أسست منتدى منظمات المجتمع المدنى كحلقة وصل بين القاعدة الشعبية والأمانة.

شهدت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS) تحولاً ملحوظاً بعد إصلاح ٢٠١٩ الذى اعترف رسمياً بالمنظمات غير الحكومية وأسس آليات للإنذار المبكر ومراقبة الانتخابات، إضافة لشبكات مواضيعية مثل المحامين البيئيين. بدورها، اعتمدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)على المجتمع المدنى عبر آلية CEWARN منذ ٢٠٠٢، لتصبح نموذجاً فى إدارة النزاعات وبناء السلام، كما أنشأت منصات موجهة للنساء والشباب.

أما السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA) فركزت على القطاع الخاص عبر مجلس الأعمال (٢٠٠٥) مع إدماج تدريجى للمجتمع المدنى فى السلام

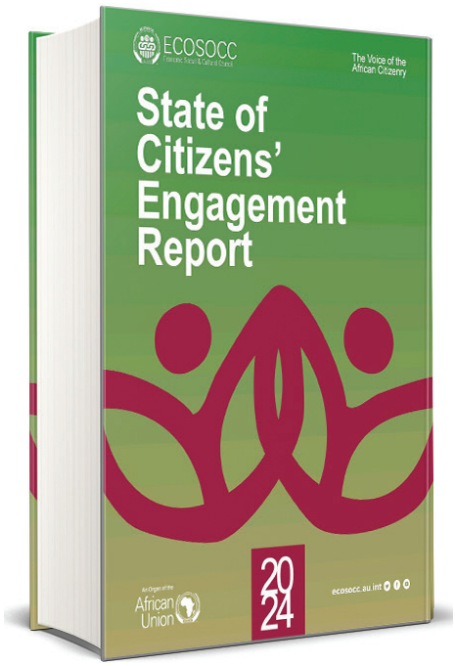


والأمن، وأطلقت منصة إلكترونية تفاعلية عام ٢٠٢١ لتقوية الحوار.

تُظهر التجارب تحوّلاً من التفاعلات المجزأة إلى أطر مؤسسية، مع تنامى منصات الشباب والمرأة والقطاع الخاص كمدخلات عملية للمشاركة. لكن ما زالت تحديات رئيسية قائمة أبرزها صعوبة وصول المنظمات القاعدية بسبب العوائق المالية واللوجستية وضعف الربط بين المستويين الوطنى والإقليمى، مما يحد من فعالية المشاركة ويقوّض شرعية عمليات التكامل.

الدروس المستفادة وأفضل الممارسات فى إشراك المواطنين

افضل الممارسات

أثناء جائحة كوفيد - ١٩، لعبت منظمات المجتمع المدنى دورًا محوريًا مكملًا للحكومات والاتحاد الأفريقى، بفضل مرونتها وقربها من المجتمعات. وساهمت فى نشر التوعية بلغات محلية، واستخدمت الإذاعات والفعاليات للوصول للمناطق النائية، كما دعمت حملات التطعيم، ووفرت بيانات آنية ساعدت فى تعديل الاستراتيجيات الصحية.

الدروس المستفادة

استفاد الاتحاد الأفريقى من دروس عدة لتعزيز المشاركة، أبرزها: إصلاح ECOSOCC لزيادة الكفاءة والشفافية، تبنى اللامركزية عبر الفروع الوطنية، تطوير تمويل مستدام بعيدًا عن الاعتماد الخارجى، تعزيز الدعم السياسى والإطار القانونى للمجتمع المدنى، والاستثمار فى التكنولوجيا لتوسيع الوصول رغم محدودية الموارد.

قضايا السياسة التى يتعين النظر فيها والتوصيات

التوصيات المقترحة لتعزيز مشاركة المواطنين فى الاتحاد الأفريقى تركز على عدة محاور:

بالنسبة للاتحاد الأفريقى، يشمل ذلك: تنظيم المنصات وتقييم فعاليتها، بناء قدرات منظمات المجتمع المدنى، مواءمة آليات المشاركة، وضع إطار شامل لمشاركة المواطنين، إنشاء صندوق تمويل مخصص لدعم أنشطة المجتمع المدنى، تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية مواتية، والاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز التفاعل والوصول إلى المجتمعات النائية.

أما الدول الأعضاء، فيوصى بدعم منظمات المجتمع المدنى وفتح قنوات حوار معها، إضافة إلى تخصيص تمويل وطنى يعزز دورها فى التنمية والحوكمة المتماشية مع أجندة ٢٠٦٣.

وبالنسبة لمنظمات المجتمع المدنى، يُنصح بتعزيز الوحدة والتعاون، بناء شبكات متعددة المستويات، تنويع مصادر التمويل لتقليل الاعتماد الخارجى، وتسخير التكنولوجيا للتوعية وجمع آراء المواطنين.

هذه الإجراءات مجتمعة تهدف إلى جعل مشاركة المواطنين أكثر شمولية واستدامة، بما يدعم تنفيذ أجندة ٢٠٦٣ بفعالية.

خاتمة

باختصار، بذل الاتحاد الأفريقى جهودًا مهمة لإشراك المواطنين من خلال مؤسسات وآليات متعددة، تعكس رغبته فى تحقيق رؤية «إفريقيا يقودها شعبها». لكن يبقى السؤال: هل ستكون أجندة ٢٠٦٣ جادة وتنجح فعلًا، أم ستواجه مصير أجندات سابقة لم تكتمل مثل «النهضة الأفريقية» أو «أجندة ٢٠٢٥»، وأيضًا «أهداف الألفية» العالمية التى لم تحقق كل أهدافها؟ النجاح هذه المرة يتطلب وقف حقيقى للصراع بين الدول الأفريقية وإيقاف الأعمال العدائية دخل القارة، والاهتمام بالأساسيات التى لا غنى عنها مثل التعليم والصحة واحترام كرامة الانسان وتامين حياته فى اطار سياسة اجتماعية حقيقية، بعيدة عن الشعارات، وبالإضافة الى استثمار أكبر فى التكنولوجيا، وتقوية دور المجتمع المدنى، وضمان دعم سياسى ومالى حقيقى حتى تصبح الرؤية واقعية وتؤدى إلى قارة مزدهرة ومستدامة.


**كيريتوى، أوسى (محرر) (٢٠٢٤) .تقرير حالة مشاركة المواطنين ٢٠٢٤. (لوساكا - زامبيا : المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للاتحاد الإفريقي)**

**Kyeretwie□Osei (Editor) (2024). State of Citizens› Engagement Report. (Losaka - Zambia: The Economic□Social and Cultural Council of the African Union)**

**Bright Sefah□Policy Officer□Lagizaber Bekele□Senior Legal Officer. Gowtam Chintaram Raj□Adesola Adeyemo□Abraham Asha Herano - Responsible for Programme Officer.**

# المبعوثون الخاصون الأفارقة دراسة فى التدخلات الدبلوماسية المعقدة

قراءة الدكتور مجدى جلال صالح

**تتناول دراسة «المبعوثون الخاصون الأفارقة فى الممارسة: أجندة بحثية لدراسة التدخلات الدبلوماسية المعقدة » للباحثة Dr. Dimpho Deleglise موضوعاً جديداً نسبياً من خلال خمسة محاور بشكل أكاديمى يميل إلى الطابع الإمبريقى (التجريبى)، وتطرح الدراسة عدة تساؤلات أهمها: هل يمكن للمبعوثين الخاصين الأفارقة صنع السَّلْم فى أفريقيا داخل الإطار الأفريقي؟ إلى أى مدى تتعاون المنظمات الأفريقية والأطراف الدولية المعنية مع المبعوثين فى تنفيذ مهامهم وفقاً للتفويضات الممنوحة لهم؟ وما مدى واقعية دراسة المبعوثين الخاصين كظاهرة إجتماعية بعيداً عن الأُطر المؤسسية ؟**

تهدف الدراسة إلى ثلاثة أهداف، الأول: توضيح أهمية «المبعوث الخاص» كأداة لصنع وتعريز السَّلْم والأمن ومنع وتسوية الصراعات فى أفريَقيا، الثانى: تقديم لمحة عامة عن وضع البحوث المتعلقة بالمبعوثين الخاصين الأفارقة وسبل إثرائها، والثالث: وضع أُسس علمية لكيفية قيام المبعوثون بالتدخلات، وأهمية دمجها مع الممارسات الفعلية من أجل مساعدتهم على القيام بدورهم بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

يُعتبر المبعوثون الخاصون الأفارقة ظاهرة متنامية لم تُدرس من قبل بما فيه الكفاية، وتدعو الباحثة إلى دراسة دورهم إنطلاقاً من رؤية جديدة كظاهرة إجتماعية تتضمن تفاعلات إنسانية متنوعة، وأنشطة يومية مهمة على كافة المستويات، بعدما كان يتم تناول دورهم إلى حد كبير من خلال دراسة دور المؤسسات الفاعلة. وتعرض الدراسة لديناميات تدخل المبعوثون الموفدون من قِبل: الاتحاد الأفريقي The African Union (AU) ، الجماعات الاقتصادية الإقليمية The Regional Economic Communities (RECs)) وآلياتها الأمنية، والدول الأفريقية، وكذلك للعوامل المؤثرة على أنشطة المبعوثين، لما لدورهم من أهمية فى صنع السَّلْم فى القارة.

وبالنظر إلى المنهج الذى إتبعته الباحثة، يُلاحظ أنها تتأرجح تارة ما بين «إقتراب الدور» لمحاولة فهم وتعزيز دور المبعوثين، وتارة أخرى ما بين منهج «تحليل النُظم» بإعتبار أن عملية تدخل المبعوثين تُؤثر فيها عوامل داخلية/ خارجية وتمر بتفاعلات وديناميات مختلفة ينتج عنها قرارات قد يتم تنفيذها وقد تتعثر لأسباب مختلفة، بَيْدَ أن الباحثة قد إتخذت أسلوب الوصف والتحليل والتفسير كسبيل لدراسة هذا الموضوع.

وللإجابة على التساؤلات التى طرحتها الدراسة نشرع فى قراءة المحاور الخمسة على النحو التالى:

وبتناول المحور الأول: أهمية البحث والسياسات، يمكن أن نخلُص إلى ما يلى:

غالباً ما يكون المبعوثون رؤساء حاليين أو سابقين ودبلوماسيين رفيعى المستوى، يتم تعيينهم من الاتحاد الأفريقى والمنظمات الأخرى المعنية كممثلين خاصين، ممثلين رفيعى المستوى، وسطاء، وميسّرين للقيام بمهام محددة لصنع السَّلْم، فهم أقرب إلى واقع الصراعات، ويدركون ويفهمون أكثر من غيرهم الواقع السياسى، الاقتصادى، الأمنى، الاجتماعى، الثقافى، الإثنى، والتعددى المعقد فى أفريقيا.

غير أنَّه لا يتم نشر الكثير من أنشطتهم إزاء التعامل مع صراع بعينه والتى تنطوى على بعض الغموض والمفارقات، وهذا يضعف من قدرة دراستها أكاديمياً وتطورها مستقبلا. فهناك حاجة إلى فهم كيفية إختيار وتعيين المبعوثين، ومدى إستيعابهم لأدوارهم، وتفاعلاتهم فى مناطق الصراع، وخاصة مع الأطراف الرسمية وغير الرسمية كالمجتمع المدنى، وكذلك مع الأطراف الأفريقية والدولية المؤثرة فى هذا الصراع.

وتُبرز الدراسة الحاجة إلى تكوين كوادر أفريقية، وأهمية تراكم المعرفة حول تدخلات السَّلْم الأفريقية بناءً على التجارب المعيشية والقناعات الفكرية للمبعوثين، أى من خلال دراسة وتحليل الممارسات الفعلية لهم بدقة، وتفسيرها فى إطار واقعها وبيئتها. الأمر الذى يمكن أن ينعكس بالايجاب على عمل هيكل السَّلْم والأمن الأفريقي The African Peace and Security Architecture (APSA) فى تسوية الصراعات وتعزيز السَّلْم والأمن

**Deleglise, Dimpho) 2024(. "African special envoys in practice: a research agenda for studying complex diplomatic interventions", in PRIF– Peace Research Institute Frankfurt, .(Frankfurt) ,2024/Report 3**

والاستقرار فى القارة.

وتُشير الباحثة إلى قيام المبعوثين فى كثير من الأحيان بأدوار تتجاوز التفويضات الموكلة إليهم رغبة منهم فى القيام بعملهم بشكل أكثر حرية، وبما يساعد على تمكينهم من تحقيق الأهداف المرجوة منهم، بينما تهتم المنظمات الإقليمية الأفريقية بتحسين الشكل المؤسسى لعمل المبعوثين بعيداً عن القناعات الشخصية لهم.

وتعرض كذلك لصعوبة عمل المبعوثين، وما يتعرضون له من انتقادات من أحزاب المعارضة والمجتمع المدنى فى مناطق التدخل لتخوفهم من ميل المبعوث الخاص لطرف ما على حساب الآخر.

كما توضح الباحثة إهتمام الأمم المتحدة، الاتحاد الاوروبى، والدول المانحة والداعمة لجهود السَّلْم بممارسات المبعوثين الأفارقة، خاصة فيما يتعلق بأعمال الدبلوماسية الوقائية، صنع السَّلْم، جهود الوساطة، بعثات تقصى الحقائق، الإشراف على الانتخابات. وغالباً ما يكون لهذه المنظمات الدولية والدول الفاعلة مبعوثين إلى أفريقيا، الأمر الذى قد يحدث معه أحياناً تضارب فى المصالح إزاء صراع بعينه، وهو ما يُؤثر بالسلب على دور المبعوثين ومدى قدرتهم على تحقيق أهدافهم.

وبقراءة المحور الثانى: ما هو المبعوث الخاص ؟ يُمكن التوصل إلى ما يلى:

تؤكد الباحثة على المفهوم المتعارف عليه دولياً للمبعوثين، وهو «المبعوثون الخاصون أشخاص يُرسلون إلى الخارج للقيام بمهام دبلوماسية ذات أغراض محدودة ولفترة زمنية محدودة». ويختلف دور المبعوثين عن «المساعى الحميدة»، فغالباً ما لا يتدخل الطرف الراعى للمساعى الحميدة فى الصراع، وعادة ما يقوم المبعوثون بمهامهم بعد إنجازها.

ويستخدم الاتحاد الأفريقى والـ RECs تجمعات الاقتصادية الإقليمية المبعوثين الخاصين بانتظام، وأحيانا يتم التعيين المتزامن بشكل مستقل، وأحيانا أخرى يتم التعيين المشترك للمبعوثين بالتعاون بين الاتحاد والـ RECs. وتعرض الباحثة لإيفاد المبعوثين سواء من قِبل الاتحاد الأفريقى، أو من خلال: الهيئة الحكومية للتنمية «إيجاد» The Inter-Governmental Authority of Development (IGAD))، جماعة التنمية للجنوب الأفريقى «سادك» (SADC)) The Southern African Development Community ،

فضلاً عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «إيكواس»((ECOWAS) The Economic Community of West Africa States .

وتؤكد الدراسة على تزايد أهمية دور المبعوثين مع تصاعد تهديدات السَّلْم والأمن فى أفريقيا، خاصة الصراعات والحروب الأهلية، النزاعات الحدودية، والتغيرات غير الدستورية لأنظمة الحكم فى الدول الأفريقية، فضلاً عن موضوعات التحول الديمقراطى والحوكمة والأشراف على الانتخابات.

وتقسم الباحثة المبعوثين الخاصين إلى فئتين، الفئة الأولى: المبعوثون الخاصون المعينون من قِبل الدول سواء الأفريقية منها مثل مبعوثى دول: إثيوبيا، كينيا، جنوب أفريقيا ونيجيريا فى القضايا التى تهم كل منهم...ألخ. أو من قِبل الدول الغربية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية. والفئة الثانية: المبعوثون المعينون من قِبل الاتحاد الأفريقى والـ RECs، والمنظمات الدولية الأخرى الفاعلة مثل الأمم المتحدة والاتحاد الاوروبى.

ثم تسرد العديد من الأمثلة على هؤلاء المبعوثين، وطريقة عملهم، وجهات إيفادهم، لا يسعُنا هذا المَقام ذكرها بالتفصيل. بَيْدَ أنَّه يمكن القول بعدم وجود معايير واضحة يمكن تعميمها لنجاح أو فشل المبعوثين الخاصين، وإنما يختلف الأمر من حالة إلى أخرى وفقاً لعوامل ومحددات كثيرة ومتنوعة ومتداخلة.

ومن الملاحظ تضاءل دور مبعوثى الأمم المتحدة لصالح تزايد دور مبعوثى الاتحاد الأفريقى والـ RECs، الأمر الذى يؤكد رغبة الأفارقة فى حل مشاكلهم بأنفسهم، غير أنَّه لا يمكن إنكار أن الاتحاد والـ RECs يعملون - ولو بشكل غير مباشر - تحت مظلة الأمم المتحدة وبالتعاون معها.

وبعرض المحور الثالث: إعادة بناء (تجريبية) لأنشطة المبعوثين الخاصين الأفارقة، يمكن أن نخلُص إلى ما يلى:

يتناول هذا المحور سرداً تاريخياً وتحليلياً لتطور عمل المبعوثين بدءاً من منظمة الوحدة الأفريقية وحتى الاتحاد الأفريقى. فقد كان المبدأ الحاكم لعمل المبعوثين إبان فترة المنظمة هو «الحفاظ على سيادة الدولة وعدم المساس بها». ومع قرار المنظمة فى القاهرة عام ١٩٩٣ إنشاء «آلية لمنع النزاعات وإدارتها والوقاية منها»، حدث تطور، حيث تمحور دور الآلية حول جهود: الوساطة،

## المبعوثون الخاصون الأفارقة دراسة فى التدخلات الدبلوماسية المعقدة

التوفيق...ألخ. وعمل المبعوثون آنذاك بمرونة أكثر دون التدخل أيضاً فى سيادة الدول. غير أنَّ ذلك لم يمنع من تفاقم الصراعات والحروب الأهلية فى القارة بوتيره غير مسبوقة لم يعرفها الأفارقة من ذى قبل.

وبإنشاء الاتحاد الأفريقى عام ٢٠٠٢، حدثت طفرة كبيرة فى الأُطر المؤسسية والقوانين المنظمة لتدخل المبعوثين الخاصين، سواء من خلال القانون التأسيسى للاتحاد أو بروتوكول مجلس السَّلْم والأمن الأفريقى Peace and Security Council of the African Union (PSC). ووفقاً للمادة (١٠) من البروتوكول «يسترعى رئيس المفوضية اهتمام المجلس إلى أى موضوع قد يهدد فى رأيه السَّلْم والأمن، كما يجوز لرئيس المفوضية بَنَاءً على مبادرته الخاصة أو عندما يطلب المجلس منه ذلك أن يقوم بمساعيه إما شخصياً أو عن طريق مبعوثين شخصيين له، أو من خلال هيئة الحكماء، أو الآليات الإقليمية، من أجل منع وإدارة تسوية الصراعات وتعزيز السَّلْم والأمن فى القارة، وإعادة الإعمار بعد الصراعات».

ويُحدد بروتوكول المجلس عدة ترتيبات لصنع السَّلْم أهمها: الدبلوماسية الوقائية، الوساطة، تقصى الحقائق... ألخ. ويمكن فى هذا الاطار تصنيف المبعوثين إلى عدة فئات أهمها: «المبعوث الخاص»، و«الممثلون رفيعو المستوى». مثل تعيين مفوض السَّلْم والأمن الأسبق السيد/ رمضان لعمامرة ممثلاً سامياً للإتحاد لمبادرة «إسكات البنادق فى أفريقيا عام ٢٠١٨». كما يمكن تجميع المتدخلين رفيعى المستوى فى لجان تنشأ عادةً لتقديم الدعم السياسى (حالة ليبيا منذ عام٢٠١١)، وغالباً ما تكون هذه اللجان ذات هياكل مؤقتة وأساليب عمل يصعب تقييم تأثيرها. وتجدر الإشارة أن عمل الوسيط المشترك للامم المتحدة/ الاتحاد الأفريقى لدارفور عام ٢٠٠٩ «جبريل باسولى» شابه الكثير من التوتر فى التنسيق بينهما بشأن تنفيذ تفويضه.

- المبعوثون الخاصون الهيئة الحكومية للتنمية «إيجاد»

غالباً ما تقوم الـ«إيجاد» بتعيين المبعوثين للتعامل مع صراع ما من دول المواجهة المتأثرة بالصراع والمؤثرة فيه، مثل تعيين مبعوثين للوساطة عقب الحرب الأهلية فى السودان عام ٢٠١٣ من: إثيوبيا، كينيا، بجانب السودان. وتطرح عملية المارسة تساؤلاً هاماً حول أهمية تحديد التسلسل الهرمى للتفويض فى حالة وجود أكثر من مبعوث حتى لا يؤدى إلى ذلك خلافات فيما بينهم، وغالباً ما تتحول الـ«إيجاد» من نموذج المبعوثين المتعددين إلى نموذج المبعوث الواحد. ويُميز الـ«إيجاد» عن غيرها من المنظمات أن مبعوثيها الخاصين هم موظفون دائمون فى المنظمة، كما أن لديها مكاتب متخصصة فى مناطق الصراعات أو بالقرب منها، فضلاً عن دعم الـ«إيجاد» المستمر لجهود المبعوثين، وكثيراً ما يتم التنسيق بين الاتحاد والـ «إيجاد» بشأن إرسال المبعوثين وطرق عملهم.

- المبعوثون الخاصون للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «إيكواس»

دأبت الـ«إيكواس» على تعيين رؤساء سابقين وحاليين كميسّرين ووسطاء ومبعوثين لمعالجة الصراعات الداخلية والنزاعات الحدودية غالباً بالتزامن مع التدخلات العسكرية، فضلاً عن استخدامها لأساليب التسوية السَّلْمية. وقد أحرزت الـ«إيكواس» من خلال آلياتها المختلفة نجاحاً ملحوظاً فى صنع السَّلْم فى إقليم غرب أفريقيا، كما تلعب نيجيريا كدولة محورية دوراً هاماً فى الإقليم. فعلى سبيل المثال قاد رئيس نيجيريا الأسبق أوباسانجو عام ٢٠٢٠ مهمة الـ«إيكواس» للوساطة فى مالى عقب الانقلاب العسكرى هناك. ويتميز مبعوثى الـ«إيكواس» بأن جهودهم خارج القيود المؤسسية الرسمية قد تُفضى أيضاً إلى نتائج إيجابية واضحة.

- المبعوثون الخاصون لجماعة تنمية جنوب أفريقيا الـ «سادك»

تعتمد الـ«سادك» على التحكيم بين الأقران والحوارات السياسية والجهود الدبلوماسية، وغالباً ما يعتمد نجاح المبعوث الخاص على نفوذ رؤساء الدول المتدخلة فى تسوية الصراع، فى الوقت الذى تفتقر فيه الـ «سادك» إلى القدرات المؤسسية إلى حد ما. وعلى سبيل المثال فى أعقاب الأزمة الانتخابية والعنف فى زيمبابوى عام ٢٠٠٧ عيّنت الـ«سادك» ثابو إمبيكى للقيام بجهود الوساطة حيث شكل فريق عمله بشكل منفرد، وأعتمد فى معالجته للصراع على علاقته الوثيقة بروبرت موجابى رئيس زيمبابوى آنذاك. وعلى الرغم من التوصل إلى إتفاق للسَّلم، بَيْدَ أنّ إمبيكى قد تعرض لإنتقادات عديدة، واتُهمت الـ«سادك» بالإنحياز لنظام موجابى على حساب الحكم الرشيد وإحترام حقوق الإنسان.

وفى مدغشقر عام ٢٠٠٩ عقب الإنقلاب على الرئيس/مارك أفالومانانا وإقالته، عيّنت الـ«سادك» فريق للوساطة واجه تحديات من المنظمات الدولية الفاعلة حول صلاحياته، فى الوقت الذى أُستبعدت فيه منظمات المجتمع المدنى من عملية الحوار، وإنتهى الأمر برفض الأطراف الرئيسة خارطة الطريق التى أعدها الفريق.

وبتناول المحور الرابع: البحوث القائمة والثغرات فى الأدبيات، يمكن أن نخلُص إلى ما يلى:

تؤكد الدراسة تأخر الأبحاث المتعلقة بالمبعوثين الخاصين الأفارقة عن نظيراتها الغربية، فهى نادرة إلى حد كبير، وذلك على الرغم من أفريقيا تُعد موطناً لأكبر عدد من الصراعات وتدخلات صنع السَّلْم فى العالم. وتتجاهل غالبية الدراسات كيفية عمل المبعوثين أثناء الممارسة العملية، القيود المؤسسية، فضلاً عن العوامل الخارجية المؤثرة فى عملهم. الأمر الذى يزيد من أهمية تركيز الباحثون مستقبلاً على دراسات المبعوثين الخاصين الأفارقة كمضوع بحثى مستقل.

وتجدر الإشارة إلى أن الأدبيات المعاصرة تركز على المبعوثين «كوسطاء»، وعلى علم وفن الوساطة، وتروج لفكرة الوساطة المثالية. وهو أمر غير واقعى، فقد يكون تحيز الوسيط أمراً لا مفر منه فى العديد من السياقات الأفريقية التى تميل فى الغالب إلى الانحيازات الشخصية بخصوص تعيين الوسطاء.

وتميل الدراسات غالباً إلى تقديم تفسيرات مؤسسية لتدخلات السَّلْم على حساب الأهمية التجريبية للمبعوثين وقدرتهم على ابتكار الحلول المختلفة، ولهذا السبب فهناك حاجة إلى رؤى جديدة توسع فهمنا لدبلوماسية المبعوثين الخاصين الأفريقية وممارساتهم الفعلية.

ويمكن القول بأن غالبية التفسيرات التقليدية لتدخلات السَّلْم الأفريقية

لا تأخذ فى الاعتبار: عقلية المبعوثين وكيفية فهمهم لأدوارهم وتأثير ذلك على تنفيذهم للتدخل، نطاق عمل المبعوث الخاص والمنظمات المشاركة فى تنفيذ التدخل، قواعد المعرفة الخاصة بالتدخلات، والتفويض والتضمين المؤسسى. وهو الأمر الذى يُغفل جوانب مهمة من التدخلات الدبلوماسية أهمها: أنها تنطوى على عدد كبير من اللاعبين الذين يعملون ضمن تسلسلات هرمية مختلفة للسلطة والمعرفة تتميز بالتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين مختلف الجهات الفاعلة، فضلاً عن وجود فجوات عديدة بين الأُطر النظرية والفعلية لعملية صنع السَّلْم.

تقدم الباحثة فى المحور الخامس: نحو أجندة بحثية عملية حول المبعوثين الخاصين الأفارقة، عدداً من المقترحات أهمها ما يلى:

تقترح الباحثة إستخدام التقنيات الإثنوغرافية لإستخلاص وجهات نظر متعمقة لدور المبعوثين فى صنع السَّلْم، وذلك من خلال دمج عناصر نظريَة «الممارسة» مع التقنيات الإثنوغرافية، كنهج لدراسة ممارسات وتدخل المبعوثون. وتؤكد أن ذلك مفيداً فى دراسة أنشطة المبعوثين من خلال المتابعة الحثيثة لروتينهم اليومى، وتقديم توصيفاً متعمقاً للمواقف المختلفة بالتركيز على ما يفعله المبعوثون، وتوثيق روايات مُفصّلة ودقيقة للأحداث بترتيبها الزمنى. على إعتبار أن هذا النهج يُسهم بشكل كبير فى إنتاج سرديات إجرائية وتجريبية لعمليات صنع السَّلْم تختلف عن القراءات المؤسسية، ويتطَلب ذلك بحثاً ميدانياً مكثفاً يشمل إجراء مقابلات مع المبعوثين فى المقرات، والمكاتب الميدانية، وجمع البيانات الأولية مباشرة منهم بجانب المعلومات والملاحظات غير المنشورة.

وتوضح الباحثة أنه من خلال نظرية «الممارسة» يُمكن دراسة السلوك البشرى وعلاقته بالجوانب المؤسسية، فضلاً عن دراسة الممارسات الأخرى المعنية بتدخلات المبعوثين. ثم تعود وتذكر أن «الممارسة» ليست نظرية، بل منهج بحثى يجمع عناصر أبرزها: الفلسفة، الأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع. وتؤيد فكرة أن جميع الظواهر تُخلق إجتماعياً ثم يتم التعبير عنها بالتفاعلات والعلاقات المختلفة وإستخدام السلطة، مؤكدةً على أن ذلك يُعد مفيداً لدراسة

SSOAR Open Access Repository
www.ssoar.info

African special envoys in practice: a research agenda for studying complex diplomatic interventions
Deleglise, Dimpho

Veröffentlichungsversion / Published Version
Arbeitspapier / working paper

Zur Verfügung gestellt in Kooperation mit / provided in cooperation with:
Hessische Stiftung Friedens- und Konfliktforschung (HSFK)

Empfohlene Zitierung / Suggested Citation:
Deleglise, D. (2024). African special envoys in practice: a research agenda for studying complex diplomatic interventions. (PRIF Reports, 3/2024). Frankfurt am Main: PRIF - Peace Research Institute Frankfurt / Leibniz-Institut für Friedens- und Konfliktforschung. https://doi.org/10.48809/prifrep2403

Nutzungsbedingungen:
Dieser Text wird unter einer CC BY-ND Lizenz (Namensnennung-Keine Bearbeitung) zur Verfügung gestellt. Nähere Auskünfte zu den CC-Lizenzen finden Sie hier:
https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/deed.de

Terms of use:
This document is made available under a CC BY-ND Licence (Attribution-NoDerivatives). For more information see:
https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0

gesis Leibniz-Institut für Sozialwissenschaften

Diese Version ist zitierbar unter / This version is citable under:
https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ssoar-97062-2

الجوانب الإجرائية والعلائقية لتدخلات السَّلْم الأفريقية.

وتحاول الباحثة وضع تصور علمى لدراسة «ممارسات المبعوثين» من خلال تصنيف وفرز الأنشطة المتعلقة بتدخلاتهم فى مناطق الصراع/النزاع، وتنفيذ اتفاقيات السَّلْم، من أجل فهم أعمق لممارساتهم وإنتاَج المعرفة وتوثيقها. وقد يُرى أنه لا يوجد ما يُسمى بنظرية «الممارسة» ولعل ما تعنيه الباحثة هو أسلوب الوصف والتحليل والتفسير فى الدراسة.

وتركز الدراسة أيضاً على مفهوم «الساحات» بإعتبار أن التدخل الدبلوماسى يعمل فى فضاء تتفاعل فيه الجهات الفاعلة المحلية/الاقليمية/الدولية ذات الأجندات المتنوعة. وتؤكد على أهمية جمع الباحثون لرؤى مختلفة من ذوى الخبرة فى كل ساحة، والتعمق فى دراسة إشكاليات الصراع وفهمها إجتماعياً، بما يعود بالنفع على المنظمات الأفريقية ذات الصلة، فضلاً عن منظمات المجتمع المدنى المتأثرة بالتدخلات.

ثم تعرض الباحثة لبعض التحديات، يتفق الكاتب مع الكثير منها، وأهمها ما يلى:

يحتاج المبعوثون الخاصون إلى الدعم السياسى وثقة أطراف الصراع المختلفة، والمجتمع المدنى، بجانب المنظمات التى عينتهم، حتى لا يرفض أطراف الصراع تنفيذ التفويض المحدد لهم.

وعلى الرغم من تأييد الباحثة لتقنيات البحث التجريبية، إلاَّ أنها تُدرك تماماً ما تنطوى عليه من تحديات مثل الوصول إلى المبعوثين الخاصين فى أماكن الصراع، وإقناعهم بالمشاركة فى المقابلات.

فقد يتردد المبعوثون فى التواصل مع الباحثين خشيةً من العواقب والمخاطر الأمنية، مما يؤثر بالسلب على مدى إكمال المعلومات المُجمعة حول «ممارسات» معينة وجودتها. وبالتبعية قد لا تسفر هذه المقابلات عن معلومات ورؤى حقيقية. وبصفة عامة يمكن القول أن التواصل مع المبعوثين الخاصين يعتمد إلى حد كبير على العلاقات والاتصالات الشخصية.

وبالنسبة للتدخلات متعددة المستويات فى الصراعات/النزاعات الكبيرة، ففى الواقع تعتبر مهمة جمع المعلومات من: الأفراد والجهات الفاعلة سواء كانت داخلية/إقليمية/دولية، والجهات غير الرسمية صعبة ومضنية ومكلفة للغاية.

وتوصى الباحثة بأهمية عمل أجندة بحثية علمية وعملية حول المبعوثين الخاصين الأفارقة من أجل فهم أعمق لدورهم، والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيه، ووضع أُطر للتنسيق المؤسسى بين الجهات المفوضة لهم لمساعدتهم على تحقيق أهدافهم، وتعظيم الاستفادة منهم فى حل المشكلات والصراعات/النزاعات الافريقية داخل الإطار الأفريقى، الأمر الذى سيؤثر بالايجاب على دور الـAPSA فى تعزيز السَّلْم والأمن والاستقرار فى القارة.

غير أنَّ الباحثة لم تُشر من قريب أو بعيد لأهمية الدبلوماسية الرقمية، وما يمكن أن تلعبه من دور هام فى هذا السياق، خاصة وأننا نعيش فى عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتأثير الكبير لوسائل التواصل الاجتماعى والمتحكمين فيها على مجريات الأمور.

ويُمكن القول فى نهاية هذه القراءة، أن الباحثة قد قدمت بحثاً جيداً جديراً بالدراسة والتأمل والتفاعل معه، والبناء عليه مستقبلاً، يُقدم مساهمة مهمة فى مجال أبحاث ودراسات صنع السَّلْم وتسوية الصراعات/النزاعات فى أفريقيا.